٨٨ دولة تدين عنصرية الكيان الصهيوني وتعاونه مع جنوب افريقيا:

"الفلسطينيون يتعرضون للتمييز العنصري"

مؤتمر دولي هام اختتم اعماله الاسبوع الماضي بتسجيل انتصار سياسي جديد للقضية الفلسطينية . فقد اعلن مؤتمر الامم المتحدة ضد العنصرية أدانته للممارسات العنصرية التي تقوم بها السلطات الصهيونية ضد السكان العرب كما أدان العلاقات المتزايدة بين « اسرائيل » وجنوب افريقيا .

ويرسخ هذا القرار الجديد قرارا سابقا للامم المتحدة اتخذ في عام ١٩٧٥ اعتبر الصهيونية شكلا من اشكال العنصرية ، وهو القرار الذي اثار في حينه اعتراض الولايات المتحدة والبلدان الغربية صديقة « اسرائيل » .

١٢٢ بلدا حضرت المؤتمر الاخير في جنيف بسويسرا ، في حين تغيبت الولايات المتحدة والكيان الصهيوني . وكشف التصويت على القرار الجديد حقيقة مواقف البلدان الرأسمالية من محاولات عزل العنصريين في جنوب افريقيا وفلسطين المحتلة .

■ دول السوق المشتركة التسع واستراليا وكندا ونيوزيلندا والنرويج انسحبت بعد اعلان القرار المؤلف من ٢١ بندا واعلنت انها لن تشترك بعد اليوم في هذا المؤتمر .

■ الولايات المتحدة رفضت حضور المؤتمر اصلا .

■ النمسا (بلد كرايسكي) وسويسرا (المحايدة !) وفنلندا والسويد صوتت ضد الوثيقة .

■ سان مارينو وماولاوي (النظام الافريقي العميل) امتنعا عن التصويت .

■ معظم انظمة اميركا اللاتينية الديكتاتورية امتنعت عن التصويت على الفقرات الخاصة باستنكار العلاقات المتزايدة النمو بين « دولة اسرائيل » الصهيونية ونظام جنوب افريقيا العنصري وتحذيره من تعاونهما في المجال النووي .

٨٨ دولة وافقت على نص القرار الذي احتوى البنود التالية المتعلقة بالقضية الفلسطينية والممارسات العنصرية للصهاينة وتعاونهم مع عنصريي جنوب افريقيا :

● يدين المؤتمر العلاقات القائمة والمتزايدة بين دولة اسرائيل الصهيونية والانظمة العنصرية في جنوب افريقيا ، وخاصة العلاقات في المجالين الاقتصادي والعسكري ، ويأسف بشدة لوجود التعاون بينهما في المجال النووي ويحذر منه .

● ويأسف بصفة خاصة لتوسيع وتعزيز هذه العلاقات في الوقت الذي يبذل فيه المجتمع الدولي كل ما في وسعه لتحقيق العزل الكامل للنظام العنصري في جنوب افريقيا ، ويرى المؤتمر في هذا التعاون اختيارا متعمدا وعملا عدوانيا ضد الشعوب المقهورة في جنوب افريقيا وتحديا لقرارات الامم المتحدة ولجهود المجتمع الدولي في تحقيق الحرية والسلم في جنوب افريقيا .

● ويلاحظ المؤتمر بقلق الدعاية المغرضة التي تروجها حكومة اسرائيل ومساندوها الصهاينة وغيرهم ضد هيئات الامم المتحدة وضد الحكومات التي تنادي باتخاذ تدابير حازمة ضد التمييز العنصري .

ويشير المؤتمر بأسف عميق للمأساة القاسية التي المت بالشعب الفلسطيني قبل ثلاثين سنة والتي لا يزال يقاسي منها حتى الان والتي تتمثل في منعه من حقه في ممارسة تقرير مصيره على ترابه الوطني وفي تشتت مئات الالاف من الفلسطينيين ومنع عودتهم الى ديارهم واهلال المستوطنين الاجانب فيها وفي ممارسة مختلف اشكال التمييز العنصري ضد الفلسطينيين التي تؤثر على جميع جوانب حياتهم اليومية بما يحول دون تمتعهم بحقوق الانسان المبدئية على اساس المساواة .

● ويعبر المؤتمر عن قلقه الشديد ازاء هذه الحالة المستمرة وعن اسفه لرفض اسرائيل الانصياع لقرارات الامم المتحدة في هذا الصدد ، ويدعو الى وقف جميع ممارسات التمييز العنصري التي يتعرض لها الفلسطينيون وغيرهم من سكان الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل .

● ويعبر المؤتمر عن امله في ان يتاح للشعب الفلسطيني فرصة ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره ، كما اقرته القرارات الخاصة بفلسطين في الامم المتحدة .

■■ فرض عقوبات

وطالب المؤتمر مجلس الامن الدولي بان يبحث بصفة معجلة فرض عقوبات على جنوب افريقيا والتزام دوله بما يلي :

● وقف اي تعاون مع جنوب افريقيا في المجال النووي .

● حظر اي مساعدة عنها لصنع الاسلحة .

● حظر تقديم اي قروض او استثمارات لجنوب افريقيا .

● فرض حظر امدادها بالبترول والمنتجات الاساسية ذات الاهمية الاستراتيجية .

والجدير بالذكر ان تقارير عدة كانت نشرت مؤخرا حول التبادل التجاري بين الانظمة الرجعية العربية وجنوب افريقيا ، ويبدو ان السعودية تعتبر مصدرا اساسيا للنفط الى جنوب افريقيا ، كما ورد اسم نظام السادات في قائمة البلدان التي تخرق قوانين مقاطعة جنوب افريقيا .

والجدير بالملاحظة انه قبل يوم واحد من افتتاح المؤتمر في جنيف ، كانت الحكومة الاميركية تعلن معارضتها لمشروع قانون يمنع توظيف استثمارات اميركية خاصه جديدة ، في جنوب افريقيا ، وذلك بحجة ان هذا القانون يتعارض مع اهداف السياسة الاميركية . وابلغ مساعد وزير الخارجية الكونغرس ان ادارة كارتر قد تبحث اتخاذ مثل هذه الاجراءات اذا لم تغير جنوب افريقيا في سياساتها العنصرية ... واعرب عن امله بان تجري جنوب افريقيا تغييرات في سياستها العنصرية ، تلغي كل حاجة لمثل هذه الاجراءات ، ووعد بان الاحداث اذا اثبتت العكس ، فقد يكون على الادارة ان تبحث مسالة الاستثمارات هذه (!)

وقد تذرعت ادارة كارتر في رفضها مشروع القانون بالسياسة الاميركية . اذ قالت بان منع الاستثمارات الاميركية عن جنوب افريقيا في هذه المرحلة ، يعني « تغييرا جذريا في سياسة الولايات المتحدة ستكون له نتائجه البعيدة المدى على العلاقات بين واشنطن وبريتوريا » . وزعمت بان اجراءات مقاطعة كهذه ، قد تعطي نتائج عكسية بالنسبة للدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في محاولة الوصول الى تسوية تفاوضية في قضيتي ناميبيا وروديسيا ... (!)

وفي هذه الذريعة الاميركية ما يكفي لفضح الدوافع وراء رفض ادارة كارتر مشروع القرار المقترح . فللولايات المتحدة مصالح استغلالية ضخمة في افريقيا الجنوبية ، وهي ايضا لا تستطيع اتخاذ اجراء بمنع استثمارات اميركية في جنوب افريقيا ، العنصرية ، في الوقت الذي تعمل فيه يدا بيد مع بريتوريا لضمان مصالحها ومصالح العنصريين البيض في ناميبيا ، وضمان المصالح الامنية العليا للكيان العنصري الابيض ، والتي تعتمد فيما تعتمد عليه ، على امكانية قيام حكومة موالية للغرب في ناميبيا ، ويمكن بالتالي التحكم في موقفها السياسي من جنوب افريقية العنصرية ، وفرض سياسة التعايش والوفاق عليها ، لان الامبريالية الاميركية لا تزال تعتبر بريتوريا قاعدتها المتقدمة والاقوى عسكريا واقتصاديا في ذلك الجزء من العالم .

ارقام تكشف النفاق

عقد مؤخرا في مدينة هيوستن الاميركية في سرية شديدة اجتماع قادة الاحتكارات الصناعية الاميركية الذي جرت الدعوة له بمبادرة من مؤسسة « سافتو » للتجارة الخارجية وهي احدى مؤسسات جمهورية جنوب افريقيا . وكانت القضايا التي نوقشت خلال الاجتماع حساسة لدرجة فرضت منع ممثلي الصحافة من حضور الاجتماع . وقد دار الحديث حول المساعدة الاقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة الاميركية للنظامين العنصريين في افريقيا الجنوبية . لقد وجدت ٥٠٠ من شركات الولايات المتحدة الاميركية الكبرى مصدرا وفيرا للارباح في جمهورية جنوب افريقيا وحدها . وقد بلغت استثمارات الولايات المتحدة الاميركية في جمهورية جنوب افريقيا خلال العام الماضي ١ر٧ مليار دولار وصادراتها ١ر٥ مليار دولار .

ولا تتخلف بعض البلدان الاوروبية الغربية عن الولايات المتحدة الاميركية في ذلك . فالشركات النفطية البريطانية تواصل مد نظام سميث العنصري بالنفط مستخفة بالرأي العام العالمي ومنتهكة الحظ الذي فرضته منظمة الامم المتحدة . وقد صدرت احتكارات مثل « شل » و « بريتيش بتروليوم » للعنصريين الروديسيين ما قيمته ١٠٠ مليون جنية استرليني من النفط ومشتقاته . وتساعد بنشاط في المحافظة على نظام التمييز العنصري شركة « انترناشيونال كومبيوترز اند فابيوليتورس » الانكليزية . اذ زادت بنسبة ٨ بالمائة مما تصدره لجمهورية جنوب افريقيا من مختلف المعدات الالكترونية التي يستخدمها البوليس والجيش في محاربة الوطنيين . ويحدث ذلك كله بسماح الحكومة البريطانية التي تملك ٢٥ بالمائة من اسهم هذه الشركة .

وعاما بعد اخر يزداد حجم التجارة بين فرنسا وجمهورية جنوب افريقيا . وقد نشر ذلك على وجه الخصوص في كتاب « فرنسا والابارتيد » الذي صدر في باريس . ويشير الكتاب الى ان تجارة فرنسا مع جمهورية جنوب افريقيا قد زادت بمقدار ٩ مرات مقارنة بعام ١٩٦٣ . رغم ان الاحصائيات الواردة في الكتاب قد أغفلت تجارة السلاح

ويوجد في المانيا الاتحادية جماعة ضغط واسعة النفوذ تؤيد جمهورية جنوب افريقيا ترتبط بصورة وثيقة مع اوساط العمل والمال . ويوجد لثلثمائة شركة المانية غربية فروع في جمهورية جنوب افريقيا . وهناك ٢٠٠٠ شركة المانية غربية ترتبط بعلاقات تجارية مباشرة او غير مباشرة مع بريتوريا .

وفي الفترة الاخيرة اتسع كثيرا التحالف الاقتصادي بين جمهورية جنوب افريقيا و « اسرائيل » . فخلال شهور اربعة فقط من العام الجاري زادت صادرات اسرائيل لجمهورية جنوب افريقيا بنسبة ٣٠ بالمائة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي . هذا كما ازدادت صادرات جمهورية جنوب افريقيا الى اسرائيل زيادة كبيرة . وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين في العام الماضي ١٠٠ مليون دولار . وهذا رقم غير كامل لانه لا يتضمن تجارة السلاح والماس الذي يرسل الى « اسرائيل » لمعالجته ثم يعاد تصديره الى جمهورية جنوب افريقيا .

القوات الامريكية المرابطة في الخارج

من المعروف ان الولايات المتحدة الامريكية لها قواعد عسكرية واسعة في كافة انحاء العالم . وتقول تقارير الصحف الامريكية نفسها ان هناك شبكة تضم اكثر من ٢٠٠ من القواعد العسكرية الكبيرة وحوالي ٢٠٠٠ من القواعد الاصغر نوعا ما ، اكثرها مركزا حول الدول الاشتراكية على وجه التحديد . ويوجد جندي من كل اربعة جنود اي ما مجموعه ٤٩٠٠٠٠ رجل في قاعدة من هذه القواعد في الخارج . وهذا ما يعادل ، كما في احد البيانات الرسمية للبنتاغون ، زيادة قدرها ٢٨٧٠٠ رجل عن العام الماضي . وتوجد اكبر نسبة تركيز لهذه القوات في اوروبا اذ يرابط فيها ٢١٣٧٠٠ جندي امريكي منهم ٢٤٣٠٠ جندي في المانيا الاتحادية وحدها ، وهذا الرقم اعلى مما كان عليه في العام الماضي بمقدار ١٥٨٠٠ جندي . كما ان هناك ١٤٣٠٠٠ رجل في مناطق المحيط الهندي والشرق الاقصى و ١٥٩٠٠ جندي في أمريكا اللاتينية وكذلك ١٦٩٠٠ رجل في مناطق اخرى من العالم . وبالاضافة الى هذه الارقام كلها توجد دول عميلة للامبريالية الامريكية مثل كوريا الجنوبية « واسرائيل » والبرازيل مزودة بتكتيك حربي امريكي لتقوم بدورها المرسوم لها في مراقبة المناطق الخاصة بها .

ومما يشكل تهديدا خطيرا للسلام في العالم هو حقيقة ان حوالي نصف كمية الاسلحة النووية التكتيكية للولايات المتحدة الامريكية قائمة على اراض اجنبية او محمولة على متن سفن وغواصات ترابط خارج حدود البلاد، ويوجد ثلث القوات الجاهزة للقتال ... وثلث مدافع الاسطول الحربي ، وقسم كبير من السفن الحربية العصرية ، وثلث مجموع الطائرات المقاتلة في الخارج ايضا .

ولهذا لا يفكر احد في الدوائر الحاكمة في واشنطن بازالة هذه الالة العسكرية المتضخمة التي تعتمد عليها الولايات المتحدة الامريكية لتلعب دور الدركي العالمي .. وقد وافقت لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس الرئاسة الامريكي منذ فترة وجيزة على مشروع قانون يقضي بتقديم ٥٠٠ مليون دولار لتعزيز الوجود العسكري للولايات المتحدة وحدها في حلف الناتو . كما يتضمن المشروع ايضا ٤ر١٦٩ مليار دولار فقط للقيام بانشاءات جديدة في القواعد العسكرية الامريكية .